A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/270
E/1992/74
15 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والاربعون
البند ٨٥ (ب) من القائمة الاولية*
التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية : تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
البند ١٢ (أ) من جدول الاعمال المؤقت**
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير الامين العام

موجز

هددت حرب الخليج وحالة الانتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وحل الاتحاد السوفياتي بقلب الاركان الاساسية للاستراتيجية بعد البدء فيها بوقت وجيز .

وكان لازمة الخليج أثر طفيف على المستوى العالمي ، بيد أن الانتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بدا أعمق وأبقى مما كان متوقعا ، وبالرغم من أنه من المتوقع ، حاليا ، حدوث انتعاش في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ، فمن المحتمل أن يكون ضعيفا ، ولن يصبح ما كان معروفا باسم الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية مصدر النمو الجديد للبلدان النامية عما قريب ، كما توقعت الاستراتيجية .

* A/47/150

** E/1992/100

ولم تكن البيئة الاقتصادية الدولية مؤدية الى النمو والتنمية من النواحي الاخرى أيضا . فبالرغم من انخفاض أسعار الفائدة القصيرة الاجل في أغلب البلدان ، ظلت أسعار الفائدة الطويلة الاجل مرتفعة . وتوقفت جولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ولم تحدث زيادات في التمويل الانمائي الخارجي وظلت "فوائد السلم" بعيدة المنال .

وظل نمط النمو والتنمية في البلدان النامية ، في عام ١٩٩١ ، على ما هو عليه أساسا دون تغيير . وتميزت الدخول الفردية بالركود أو الانخفاض في أمريكا اللاتينية وافريقيا وغربي آسيا ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، وارتفعت في جنوب وشرق آسيا ، وإن كان بنسبة أقل من ذي قبل ، وطرأ عليها ارتفاع ملحوظ في الصين فقط . وتتبع التنبؤات لعام ١٩٩٢ الخط نفسه ، وإن صحبه تسارع في آسيا وبعض التحسن في أمريكا اللاتينية .

ويظل التمويل الانمائي شحيحا إذ أن بعض المانحين الرئيسيين يحملون أعباء عجز مالي كبير وتدهور في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، مما يقيد قدرتها على توفير موارد جديدة واضافية واستعدادها لذلك . ويرى العديد منهم تخفيض النفقات العسكرية وإلغاء الإعانات الزراعية بوصفهما من مصادر التمويل الانمائي الاضافي ، بيد أن تحقيق ذلك في وقت قريب أمر غير واضح .

وجرى التشديد على ضرورة الاصلاح الاقتصادي المحلي في الاستراتيجية ، وقد أجرى عدد كبير من البلدان النامية اصلاحات رئيسية في السياسة تهدف الى زيادة الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص والتثبيت والنظام النقدي والمالي ، وتحديد أسعار لصرف العملات تتميز بواقعية أكبر وتحرير التجارة . وبالاضافة الى ذلك ، شرع عدد كبير من تلك البلدان في تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية وزيادة احترام حقوق الانسان . ومع ذلك ، يكاد يكون تحسين الاحوال البشرية مستحيلا بدون النمو الاقتصادي . ويعتبر اتخاذ سياسات وتدابير تنطوي على تكاليف اجتماعية كبيرة دون دعم خارجي لتخفيف هذه التكاليف غير مستدام من الناحية السياسة ، ويعرض الديمقراطيات الضعيفة للخطر .

والجوانب الاربعة ذات الاولوية في التنمية والمحددة في الاستراتيجية هي القضاء على الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية ، وتخفيض سرعة زيادة السكان ، وتحقيق التنمية المستدامة والسليمة بيئيا . وما زال الوقت مبكرا لتبين تغييرات كبيرة في هذه المجالات ذات الاولوية ، ولكن مع التخفيض المتزايد في ميزانية الحكومات في كل مكان تقريبا ، من المحتمل أن يجري تخفيض الانفاق المخصص لتحسين الاحوال البشرية في أغلبية البلدان .

وسيقتضي عكس الاتجاهات في الشهور الـ ١٨ الاولى من العقد بذل جهود حاسمة في جميع البلدان تقريبا . وينبغي أن تواصل البلدان النامية عملية الاصلاح الاقتصادي ودعم المكاسب التي حققتها برامج التثبيت والتكييف التي تضطلع بها تلك البلدان من أجل تعزيز فرص الاستثمار . ويجب أن تعيد البلدان المتقدمة النمو الاولوية في الاهتمام للنمو الاقتصادي . وستقوم البلدان المتقدمة النمو ، عن طريق توسيع حدود انتاجها ، بتنشيط التجارة العالمية وإضعاف الضغوط الحمائية وتحسين التوقعات بالنسبة للسلع الاولية ، بل ستوجد أيضا موارد جديدة تكون مصدر تمويل اضافي للاستثمارات في الشمال والجنوب .

تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	٥
أولا - الموجز والنتائج	٥
ثانيا - تنشيط التنمية	١٠
الف - النمو الاقتصادي في العالم في عام ١٩٩١ والتوقعات قصيرة الأجل	١٠
١ - استعراض عام	١٠
٢ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١٠
٣ - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال	١١
٤ - البلدان النامية	١١
(أ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ...	١١
(ب) افريقيا	١٣
(ج) غربي آسيا ومنطقة البحر الابيض المتوسط	١٣
(د) جنوب آسيا وشرقها والصين	١٤
باء - مواقف السياسة العامة والتوقعات في الاجلين المتوسط والطويل	١٥
١ - الدين الخارجي	١٦
٢ - التمويل الانمائي الخارجي	١٨
٣ - التجارة الدولية	٢٠
٤ - السلع الاساسية	٢١
٥ - العلم والتكنولوجيا والسياسات الصناعية	٢٢
٦ - الزراعة	٢٣
ثالثا - الاحوال الانسانية	٢٤
الف - تخفيف حدة الفقر والجوع واستئصالهما : اتجاهات ونهج	٢٤
باء - تنمية الموارد البشرية والمؤسسات	٢٧
جيم - السكان	٣٠
دال - البيئة	٣٢
رابعا - أقل البلدان نموا	٣٣
خامسا - دور منظومة الامم المتحدة	٣٥

مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ ومرفقته المعنون "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع" المعتمدين بتوافق الآراء في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وتضع الجمعية العامة ، في الفرع السادس من المرفق ، عملية استعراض وتقييم للاستراتيجية . وسلمت الجمعية العامة بأن جهاز الرصد المستمر موجود بالفعل وأن عملية الاستعراض والتقييم هي بالفعل جزء من اجراءات الامم المتحدة ، لا سيما على المستوى القطاعي ، ومع ذلك رأت أن هناك حاجة الى استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وغايات الاستراتيجية ككل وطلبت من الامين العام أن يقوم بذلك الاستعراض والتقييم كل سنتين .

٢ - وهذا التقرير هو أول عمليات الاستعراض والتقييم المذكورة . فقد مضت فترة تقل عن سنة ونصف السنة منذ اعتماد الاستراتيجية ، بيد أن الافتراضات التي استندت اليها قد انقلبت خلال هذه الفترة ، نتيجة لتطورات غير متوقعة . وبالتالي يخص هذا التقرير بدرجة كبيرة لاستعراض كيف أثّرت هذه التطورات على توقعات الاستراتيجية . وهو لا يتضمن سردا للانشطة القطاعية التي اضطلعت بها وكالات منظومة الامم المتحدة وهيئاتها وأجهزتها ومؤسساتها دعما للاستراتيجية . فهذا يجري تحقيقه من خلال التقارير السنوية للكيانات المختلفة التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، كما تلاحظه الاستراتيجية .

أولا - الموجز والنتائج

٣ - أنذرت ثلاثة تطورات رئيسية بقلب بعض الاركان الاساسية للاستراتيجية بعد اعتمادها بوقت وجيز ، وهي : حرب الخليج والانتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وحل الاتحاد السوفياتي .

٤ - وفي هذه الحالة ، تركت الازمة والحرب في منطقة الخليج آثارا طفيفة على المستوى العالمي ، رغم تأثيرها المستمر على العراق والخسائر الكبيرة التي تكبدتها بلدان وطن العمال المهاجرين في الكويت والعراق . وقد عادت أسعار النفط الى المعدلات التي كانت عليها قبل الازمة .

٥ - بيد أنه ثبت في النهاية أن الانتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كان أعمق وأبقى مما كان متوقعا . وبالرغم من أنه من المنتظر ، حاليا ، حدوث انتعاش في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، فمن المحتمل أن يكون ضعيفا . ولم يتحقق استئناف النمو في بلدان الاقتصاد الصناعي ، وهو ركن أساسي استندت اليه الاستراتيجية في تحديد هدف النمو المعجل في البلدان النامية .

٦ - ولم تكن البيئة الاقتصادية الدولية مفضية الى النمو والتنمية من النواحي الاخرى أيضا . فبالرغم من انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الاجل في أغلب البلدان ، تظل أسعار الفائدة مرتفعة في الاجل الطويل . وما زالت جولة أوروغواي تتعثر . ولم تحدث زيادات في التمويل الانمائي الخارجي ، وظلت "فوائد السلم" بعيدة المنال .

٧ - وكان لحل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والانكماش الاقتصادي في أوروبا الشرقية تأثير قليل نسبيا على الاقتصاد العالمي ، باستثناء تلك البلدان التي كانت تقيم علاقات تجارية وثيقة مع ما كان يعرف باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد رأت الاستراتيجية الاصلاح وإعادة التشكيل الهيكلي في أوروبا الشرقية بوصفهما من المصادر الجديدة المحتملة للنمو والتنمية بالنسبة للبلدان النامية ، من خلال توسع التجارة ، بدرجة كبيرة ، بيد أن هذا يبدو غير محتمل الحدوث خلال النصف الاول من العقد . ولم تتقلص التدفقات المالية الى البلدان النامية . ولا يمكن إثبات أنها كانت ستزيد لولا توجيه النداءات الجديدة لتقديم المساعدة الى أوروبا الشرقية . بيد أنه من الواضح أنه حدث تحول كبير للاهتمام .

٨ - وظل نمط النمو والتنمية في البلدان النامية على ما هو عليه أساسا دون تغيير . ويبين الجدولان ١ و ٢ أن معدلات دخل الفرد تميزت بالركود أو الانخفاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وافريقيا وغربي آسيا ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، وارتفعت في جنوب وشرق آسيا ، وإن كان بنسبة أقل من ذي قبل ، وطرأ عليها ارتفاع ملحوظ في الصين فقط . وتتبع التنبؤات لعام ١٩٩٢ الخط نفسه . مع التسارع في آسيا وبعض التحسن في أمريكا اللاتينية .

٩ - وشددت الاستراتيجية على الحاجة الى موارد مالية اضافية ، ولكن يظل التمويل الانمائي شحيحا . ويحمل بعض المانحين الرئيسيين أعباء عجز مالي كبير وتدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، مما يقيد قدرتها على توفير موارد جديدة اضافية واستعدادها لذلك . ويرى العديد منهم تخفيض النفقات العسكرية وإلغاء الاعانات

الزراعية بوصفهما من مصادر التمويل الانمائي الاضافي ، بيد أن تحقيق ذلك في وقت قريب أمر غير واضح . ويجري تخفيض النفقات العسكرية ، ولكن قد يحسم استعمال الوفورات أولا في تخفيض حالات العجز أو تمويل الهياكل الاساسية الاجتماعية والعمرانية المحلية .

١٠ - وجرى التشديد في الاستراتيجية على ضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية محلية ، وقد أجرى عدد كبير من البلدان النامية اصلاحات رئيسية في السياسة تهدف الى زيادة الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص ، والتثبيت والنظام النقدي والمالي ، وتحديد أسعار لصرف العملات تتميز بواقعية أكبر ، وتحرير التجارة . وبالاضافة الى ذلك ، شرع عدد كبير من تلك البلدان في تطبيق الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية وزيادة احترام حقوق الانسان . غير أن تحسين الاحوال البشرية يكاد يكون مستحيلا بدون النمو الاقتصادي . ويتعذر توفير دعم سياسي لاتخاذ سياسات وتدابير تنطوي على تكاليف اجتماعية كبيرة دون وجود دعم خارجي لتخفيف هذه التكاليف ، ويعرض هذا الديمقراطيات الضعيفة للخطر .

١١ - والجوانب الاربعة ذات الاولوية في التنمية والمحددة في الاستراتيجية هي القضاء على الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية ، وتخفيض سرعة زيادة السكان ، وتحقيق التنمية المستدامة السليمة بيئيا . وما زال الوقت مبكرا لتبين تغييرات كبيرة في هذه المجالات ذات الاولوية ، ولكن مع التخفيض المتزايد في ميزانية الحكومات في كل مكان تقريبا ، من المحتمل أن يجرى تخفيض في النفقات المخصصة لتحسين الاحوال البشرية في أغلبية البلدان .

١٢ - ولكن هل تظل أهداف وغايات الاستراتيجية سليمة في ضوء التطورات التي حدثت في أوائل التسعينات ؟ إن استراتيجية التسعينات لا تضع أهدافا محددة ، على خلاف الاستراتيجيات السابقة ، بل تضع فقط غايات عريضة في مجالات حاسمة . وبالاضافة الى ذلك ، تسلم الاستراتيجية بأن عددا كبيرا من أهدافها لا يمكن أن يتحقق إلا في الاجل المتوسط والطويل . فمن هذه الناحية ، تظل أهداف وغايات الاستراتيجية سليمة .

١٣ - غير أن هناك عدة شواغل ازدادت بروزا بالفعل عما كانت وقت أن اعتمدت الاستراتيجية . ومنها النتائج غير المباشرة لِتَفَسُّخ الاتحاد السوفياتي على العلاقات الاقتصادية العالمية . إن ادماج بلدان أوروبا الشرقية والجمهوريات الخليفة للاتحاد السوفياتي في الاقتصاد الدولي وتحولها الذاتي سيكون عملية طويلة وشاقة .

١٤ - وتحدد البيئة في الاستراتيجية بوصفها جانب ذا أولوية في التنمية ، بيد أن البرنامج الواسع النطاق المعتمد في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يتجاوز ما كان متوقعا في الاستراتيجية ويعرض بمزيد من التفاصيل عددا كبيرا من القضايا التي تدخل في نطاق السعي الى تحقيق التنمية المستدامة .

١٥ - والتزمت الاستراتيجية الصمت ، بصورة ملحوظة ، بشأن موضوع الهجرة الدولية ؛ فليس هناك نهج متفق عليه دوليا لتنقلات الناس المدفوعة بحوافز اقتصادية . بيد أنه ، خلال الفترة الوجيزة التي انقضت منذ اعتماد الاستراتيجية ، تزايدت الشواغل المتصلة بهذه الهجرة وغالبا ما تقدم المساعدة الاقتصادية كطريقة لتلافي التنقلات الجماعية للناس .

١٦ - وسيقتضي عكس الاتجاهات في الشهور الـ ١٨ الاولى من العقد بذل جهود حاسمة في جميع البلدان تقريبا . وينبغي أن تواصل البلدان النامية عملية الاصلاح الاقتصادي ودعم المكاسب التي حققتها برامج التثبيت والتكيف التي تضطلع بها من أجل تعزيز فرص الاستثمار . ويجب أن تعيد البلدان المتقدمة النمو الاولوية في الاهتمام للنمو الاقتصادي . وستقوم البلدان المتقدمة النمو ، عن طريق توسيع حدود انتاجها ، بتنشيط التجارة العالمية . وإضعاف الضغوط الحمائية وتحسين التوقعات بالنسبة للسلع الاولية ، بل ستوجد أيضا موارد جديدة تكون مصدر تمويل اضافي للاستثمارات في الشمال والجنوب .

الجدول ١ - البلدان النامية : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠ - ١٩٩٢

(١٩٩٠ = ١٠٠)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(أ)
البلدان النامية	١٠٠	١٠١,٣	١٠٢,٦
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٠	١٠٠,٦	١٠١,٠
افريقيا	١٠٠	٩٩,٨	١٠٠,٠
جنوب وشرق آسيا	١٠٠	١٠٣,١	١٠٦,٥
الصين	١٠٠	١٠٥,٥	١١١,٣
غربي آسيا	١٠٠	٩٧,٣	٩٨,٤
البحر الابيض المتوسط	١٠٠	٩١,٥	٩٣,٤

المصدر : الامانة العامة للامم المتحدة ، ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) تنبؤات .

الجدول ٢ - البلدان النامية : الدخل الحقيقي للفرد(أ)

١٩٩٠ - ١٩٩٢

(١٩٩٠ = ١٠٠)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(ب)
البلدان النامية	١٠٠	١٠٠,٥	١٠٣,٢
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٠	١٠٠,١	١٠١,٩
افريقيا	١٠٠	٩٨,١	٩٩,٨
جنوب وشرق آسيا	١٠٠	١٠٣,٥	١٠٦,٣
الصين	١٠٠	١٠٦,١	١١١,١
غربي آسيا	١٠٠	٩٤,٤	٩٥,٨
البحر الابيض المتوسط	١٠٠	٩٣,٢	٩٠,٩

المصدر : الامانة العامة للامم المتحدة ، ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) الناتج الوطني الاجمالي معدل حسب صافي مدفوعات الفوائد والارباح وتغييرات معدلات التبادل التجاري .

(ب) تنبؤات .

ثانيا - تنشيط التنمية

ألف - النمو الاقتصادي في العالم في عام ١٩٩١ والتوقعات قصيرة الأجل(١)

١ - استعراض عام

١٧ - يتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في تحقيق طفرة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية . وهي تدعو إلى "أكثر من مجرد تحقيق زيادات حدية في معدلات النمو" ، وتشير إلى أن بلوغ معدل نمو مطردا في السنة بنسبة ٧ في المائة من شأنه أن يوفر الشروط اللازمة لحدوث تحول حقيقي في البلدان النامية .

١٨ - بيد أن المنتجات العالمية انخفضت في عام ١٩٩١ لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتشير الاسقاطات إلى حدوث انتعاش معتدل في معدل النمو في عام ١٩٩٢ . ويرجع أحد العوامل الرئيسية لانخفاض المنتجات العالمية في عام ١٩٩١ ، إلى الانخفاض الحاد في النمو في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، إلا أن النمو كان متباطئا أيضا في الاقتصادات الصناعية ، وكان الكثير منها يعاني من حالة انتكاش اقتصادي . واتسم النمو في البلدان النامية بالتباطؤ مثلما كان قبل اعتماد الاستراتيجية .

٢ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

١٩ - تشير الاستراتيجية إلى أن البلدان الصناعية الرئيسية تؤثر تأثيرا عميقا على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية ، ولذا ينبغي لهذه البلدان أن تواصل جهودها المبذولة من أجل تعزيز النمو المطرد وتضييق أوجه الاختلال . ولم تكن أوائل التسعينات تبشر بالنجاح في هذا الصدد .

٢٠ - وفي عام ١٩٩١ ، لم يتجاوز النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ككل نسبة ١ في المائة ، ومن المتوقع أن تنمو هذه الاقتصادات في عام ١٩٩٢ بنسبة تقل عن ٢ في المائة . وفي أواخر عام ١٩٩١ ، كانت خمسة من الاقتصادات السوقية الرئيسية السبعة تعاني من الانتكاس ، وبلغت البطالة في بلدان كثيرة أعلى مستوى منذ أوائل الثمانينات : ففي عام زاد عدد العاطلين بمقدار ٣ ملايين شخص .

٣ - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

٢١ - ثبت أن إقامة نظام جديد بدلا من نظام التخطيط المركزي أصعب بكثير من المتوقع ، ورغم أن القطاع الخاص قد بدأ في النمو فإنه لا يزال من الصغر بحيث لا يمكنه كبح جماح التدهور . وقد حدث انكماش اقتصادي جامح في البلدان الصناعية لم يسبق له مثيل . إذ انخفض الانتاج بنسبة تقرب من ١٦ في المائة في عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٢ . وقد انخفضت الاستثمارات إلى المستويات التي كانت عليها في منتصف السبعينات . ومع حدوث انخفاضات عميقة في الاستثمارات جرى اهمال أعمال الصيانة الاساسية ، مما أدى حتى إلى تهديد سلامة رأس المال السهمي .

٢٢ - والتكاليف الاجتماعية المترتبة على الاختلال مرتفعة . فقد زاد عدد العاطلين زيادة مثيرة ، والقطاع الخاص صغير جدا بحيث لا يمكنه استيعاب العاطلين . وتمويل شبكات الامان الاجتماعي غير واف ، فالفقر في ازدياد كما أن التشرد آخذ في الازدياد .

٢٣ - ويمكن أن تعتبر جميع الجمهوريات الجديدة ، التي كانت في وقت ما تشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض . ومن بين هذه الجمهوريات ، تعد الجمهوريات الآسيوية أكثرها تاثرا إذ أنها كانت معتادة على الحصول على تحويلات كبيرة من الموارد من الجمهوريات الاخرى .

٤ - البلدان النامية

٢٤ - وقد حدث نمو بطئ في البلدان النامية ككل ، بلغ معدله ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، ولم يكن ذلك النمو مختلفا عن معدل النمو في السنتين السابقتين . ولكن كان هناك تفاوت كبير بين المناطق . ومن المتوقع أن يبلغ النمو في عام ١٩٩٢ نحو ٤,٥ في المائة .

(أ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٥ - بلغت نسبة النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١ ، أي كان النمو لأول مرة منذ عام ١٩٨٧ نموا ايجابيا حديا بالنسبة للفرد . ومع ذلك ، كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد على الصعيد الإقليمي أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ .

٢٦ - إلا أن التضخم انخفض مما أدى إلى تحسين التوقعات في الأجل القصير . وأصبحت مشاكل الدين الخارجي أكثر قابلية للمعالجة ، وصادفت الجهود الرامية إلى التكيف والاستقرار نجاحا أكبر . ومع ذلك ، لا تزال هذه الانجازات هشة .

٢٧ - وقد تحركت جميع بلدان المنطقة نحو الأسواق الحرة ، وتحرير التجارة وتقليص الدور الذي تقوم به الدولة في مجال الاقتصاد . وبصفة عامة ، ينظر إلى اصلاح الاختلالات المالية على أنها جوهرية بالنسبة للسياسة المتبعة في مجال الاقتصاد الكلي . وتجري مكافحة التضخم إلى حد كبير عن طريق السياسات المالية وتقليص الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي . ومع زيادة حدة التقشف المالي انخفضت أوجه العجز إلى حد كبير .

٢٨ - وبسبب الانتكاس في البلدان الصناعية ونظرا إلى زيادة الاستيعاب المحلي في بعض البلدان ، حدث ركود في إيرادات الصادرات في عام ١٩٩١ بعد النمو السريع الذي صادفته في السنوات السابقة . وتسارع تدفق الواردات نتيجة للانتعاش الاقتصادي وتحرير التجارة .

٢٩ - وخفت أعباء خدمة الدين الخارجي مع انخفاض أسعار الفائدة على الصعيد الدولي . ونتيجة للفرق الكبير بين أسعار الفائدة المحلية والدولية وكذلك نتيجة لاستعادة ثقة المستثمرين ، حدثت طفرة في تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل وعودة رأس المال . وبالتالي ، أصبح صافي التحويلات المالية إلى أمريكا اللاتينية ايجابيا للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١ . إلا أنه مع التحول الذي طرأ على تدفقات رؤوس الأموال ، ارتفعت قيمة العملات مما أدى إلى زيادة الواردات على الصادرات بسرعة أكبر .

(ب) <u>افريقيا</u>

٣٠ - بلغت نسبة نمو الانتاج في افريقيا نحو ٣ في المائة في عام ١٩٩١ ، وهي أقل من نسبة زيادة السكان . وأثرت أزمة الخليج الفارسي على المنطقة في النصف الأول من عام ١٩٩١ ولكن في النصف الثاني عادت السياحة والتحويلات المالية للعمال إلى حالتها الطبيعية وانخفضت أسعار الطاقة .

٣١ - وتسارع التضخم في عام ١٩٩١ واستمرت معدلات التبادل التجاري في التدهور . ولم تطرأ زيادة على إيرادات الصادرات رغم الزيادة في حجمها .

٣٣ - وزاد الانتاج الغذائي ولكنه تأثر في عدد من البلدان تأثرا شديدا بسبب المنازعات المدنية والجفاف . وتهدد المجاعة عددا من السكان يقدر ب ٣٤ مليون شخص . ومازال الفقر يأخذ في الزيادة وينتشر في المناطق الريفية بسبب عدم إحراز تقدم في ايجاد فرص للعمالة خارج المزارع . ولا تزال معدلات زيادة السكان مرتفعة وتواصل أسعار السلع الاساسية وانخفاضها . وحتى في ظل الظروف العادية يوجد هناك نقص في الائتمانات ، وضعف في تطور أنظمة التسويق والتوزيع والنقل ، وعدم كفاية الخدمات الارشادية وعدم تسليم الاسمدة والبذور في الوقت المناسب .

٣٣ - ويسعى عدد كبير من البلدان الافريقية إلى اجراء اصلاحات اقتصادية . إلا أنه بالنسبة لكثير من البلدان لم يمض سوى وقت قصير جدا على اعتماد التدابير الرامية إلى التكيف الهيكلي لكي تتوقع أي نتائج .

٣٤ - وقد قامت بلدان افريقية كثيرة بتخفيض أوجه العجز في الميزانية عن طريق تحويل المؤسسات الحكومية إلى الملكية الخاصة ، وزيادة ايرادات الضرائب وخفض النفقات على الاجور . إلا أن بعض الاصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى خفض الايرادات الحكومية في الاجل القصير . ويصدق هذا بوجه خاص على تحرير التجارة ، حيث أن نسبة ٢٥ في المائة من الإيرادات الحكومية تأتي من التعريفات الجمركية في جميع البلدان الافريقية تقريبا . وقد انخفضت ايرادات الضرائب على الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع الاساسية .

٣٥ - وتعتبر التغييرات السياسية الحاصلة حاليا في جنوب افريقيا ذات أهمية رئيسية محتملة بالنسبة للقارة . فالبلد يتمتع بإمكانية أن يصبح موردا الى بقية افريقيا لرأس المال والسلع القائمة على كثافة استخدام التكنولوجيا وبامكانية أن يصبح مركزا ماليا .

(ج) <u>غربي آسيا ومنطقة البحر الابيض المتوسط</u>

٣٦ - تأثرت الحالة الاقتصادية في غربي آسيا إلى حد بعيد بوقوع أزمة الخليج الفارسي ونشوب الحرب فيه . وقد لحق الدمار باقتصاد كل من العراق والكويت وانخفض انتاجهما بشدة ، بيد أن الانتاج زاد في البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة . ففقدان التجارة والسياحة والتحويلات المالية للعمال أثر على البلدان الفقيرة المستوردة للطاقة في المنطقة ، وانخفض مجموع الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩١ .

وانتعشت الانشطة الاقتصادية بعد انتهاء الاعمال العدائية ، ولكن جميع بلدان المنطقة تقريبا تواجه زيادة في أوجه العجز في الميزانية نتيجة للانفاق المتصل بالحرب ، ويشمل ذلك الانفاق على الخدمات الاجتماعية المقدمة للعائدين واللاجئين .

٣٧ - وانخفض دخل الفرد في غربي آسيا في عام ١٩٩١ وليس من المحتمل أن يرتفع في عام ١٩٩٢ . وبدأ التعمير ولكن انتشار المعاناة الإنسانية في عدة بلدان في المنطقة يجعل بلوغ أهداف الاستراتيجية صعبا للغاية ، إن لم يكن من المستحيل .

٣٨ - وفي منطقة البحر الابيض المتوسط ، انهار النمو مع نشوب الحرب الاهلية والعنف العرقي في يوغوسلافيا ، وتباطأ النمو بشدة في تركيا . إلا أنه في البلد الاخير ، أدت السياسات المالية التوسعية وانتهاء حرب الخليج الفارسي إلى الانتعاش الاقتصادي وذلك في النصف الثاني من عام ١٩٩١ .

(د) جنوب آسيا وشرقها والصين

٣٩ - تسارع النمو الاقتصادي في الصين في عام ١٩٩١ ، وزاد ناتجها القومي الاجمالي بنسبة ٧ في المائة أو بنسبة تزيد بمقدار ٣ في المائة عن عام ١٩٩٠ .

٤٠ - وظل جنوب آسيا وشرقها من أسرع المناطق نموا في العالم في عام ١٩٩١ ، بمعدل ٥,٤ في المائة ، رغم أن ذلك يقل بنسبة ١ في المائة عن عام ١٩٩٠ . واجمالا ، فإن ذلك يبين ما لدى المنطقة من مرونة ملحوظة إزاء البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية . والمسؤول إلى حد كبير عن هذا الاداء هو النمو في الطلب المحلي وليس النمو في الصادرات ، رغم أن معدل الصادرات زاد بسرعة . وباستثناء الفلبين والهند ، زادت جميع اقتصادات المنطقة زيادة أسرع بكثير من معدلات زيادة سكانها .

٤١ - وبناء على خلفية من الاقتصاد الدولي البالغ الضعف ، يشير أداء معظم الاقتصادات النامية الآسيوية الى أن دوافع النمو الذاتي قد أصبحت أكثر أهمية . فالتوقعات القصيرة الأجل تشير الى استمرار ارتفاع معدلات النمو . وينبغي مواصلة تحليل الدورس المستخلصة من هذا الاداء حيث أنها يمكن أن توفر مفاهيما تسترشد بها البلدان النامية الاخرى عند وضع سياساتها .

٤٢ - وهناك متسع لإجراء تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية التي حولت الموارد بعيدا عن الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية . وينبغي أن يكون من المستطاع ، بعد

نهاية الحرب الباردة وتسوية النزاع الكمبودي ، أن يجري تخفيض منسق في النفقات العسكرية في أنحاء المنطقة . ويمكن تعبئة الوفورات الناجمة عن هذا التخفيض من أجل تخفيف وطأة الفقر في المنطقة التي يزيد عدد سكانها الذين يعيشون دون مستوى الفقر عن عدد سكان افريقيا برمتها .

باء - مواقف السياسة العامة والتوقعات في الاجلين المتوسط والطويل

٤٣ - تشير الاستراتيجية الى أن البلدان الصناعية الرئيسية تتحمل مسؤولية خاصة تجاه تهيئة بيئة اقتصادية دولية مستقرة يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تنجح فيها التنمية . وتؤكد الاستراتيجية على أن هذه البلدان ينبغي ان تهدف الى تصحيح الاختلالات الخارجية والمالية القائمة وتعزيز النمو المطرد غير التضخمي ، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وجعل أسعار الصرف أكثر استقرارا وإتاحة فرص أكبر للوصول الى الأسواق .

٤٤ - وقد أدى تركيز السلطات النقدية في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في أوائل التسعينات على زيادة استقرار الاسعار الى خلق بيئة عالمية تتسم بتضخم أقل . ولكن النمو تباطأ ، ومن المتوقع أن يكون الانتعاش ضعيفا نسبيا وأن يظل معدل النمو معتدلا خلال النصف الاول من التسعينات .

٤٥ - وقد اشتد الاتجاه في البلدان النامية نحو إصلاح السياسات العامة . واتخذت تدابير رئيسية لتحرير اقتصاداتها وتوسيع الفرص المتاحة أمام المبادرات الخاصة . كما أن هناك مفهوما فحواه أنه لا يوجد أي بديل لإطار الاقتصاد الكلي المتسم بالحيطة المالية ، واتباع سياسات سليمة ، وتطبيق أسعار صرف تعكس على النحو الواجب أوجه النقص النسبية ولا تعوق الصادرات . كما ان التركيز على تنمية الموارد البشرية ، وهو أحد الجوانب الرئيسية للاستراتيجية ، وارد أيضا في الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية أو البرامج الإنمائية . ويؤدي كل ذلك الى إجراء تقييم أفضل للتوقعات في الأجل المتوسط . ومع بدء برامج الإصلاح ، يوجد الآن مزيد من التفاؤل إزاء اطراد النمو الاقتصادي في آسيا بمعدلات مرتفعة نسبيا وحدوث انتعاش كبير في امريكا اللاتينية .

٤٦ - ويبدو أن التوقعات في افريقيا تتسم بقدر أقل من الوضوح رغم تدابير الاصلاح التي اتخذت في عدد كبير من البلدان . ولاتزال استجابة عوامل القطاع الخاص محدودة ،

ولم يطرأ أي انتعاش بعد على الاستثمارات والدعم المالي الدولي . وهناك دلائل ضئيلة تشير الى تحسن الامن الغذائي . ولا يزال خطر قيام مناخ غير موات ، يفضي الى حدوث انتكاس رئيسي في الانتاج الزراعي ويهدد البرامج الإنمائية الاخرى ، ماثلا .

٤٧ - وفي الوقت الحالي ، تواجه ١٣ بلدا على الاقل في جنوبي افريقيا وشرقها حالة خطيرة من الجفاف . وبالإضافة الى تاثير الجفاف المدمر المباشر على الانتاج الغذائي ، يحتمل أن يؤثر تاثيرا ضارا على الإيرادات المحلية ، والقدرة على استيراد السلع غير الغذائية ، والعمالة والتضخم .

٤٨ - وإذا أريد للبلدان أن تحقق حجما من الاستثمارات يتناسب مع أهداف الاستراتيجية ، فإنه يتعين زيادة الوفورات زيادة كبيرة . ويمكن تيسير هذا المجهود في بعض البلدان عن طريق تقليل المنازعات وتوترات الحدود المصحوب بإبرام اتفاقات أمن إقليمية .

٤٩ - ويقتضي التحول الحاصل في اوروبا الشرقية والجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي ، الحصول على قدر كبير من الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي ، فإن لم يتم العثور على موارد إضافية حقيقية في البلدان المانحة التقليدية ، أو تقديم هذه الموارد الى المؤسسات المتعددة الاطراف ، فإنه من الخطورة أن يحدث إعادة توزيع ضخم للموارد وانحراف عن المهام المتوخاة في الاستراتيجية . وبمجرد أن تبدأ اقتصادات اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في التوسع من جديد ، فإنها سوف تشكل أحد الاعمدة الهامة لنمو الاقتصاد العالمي . إلا أنه ليس من المحتمل أن يحدث ذلك خلال التسعينات .

١ - الدين الخارجي

٥٠ - تلاحظ الاستراتيجية أن التنمية خلال التسعينات ينبغي ألا يعرقلها استمرار الإخفاق في حل مشكلة الديون الدولية ، وأنه يلزم إيجاد حلول مبتكرة وتخفيف وطأة العبء في السنوات الاولى من العقد .

٥١ - وتعترف استراتيجية الديون الدولية الحالية أن كثيرا من البلدان المثقلة بالديون لا تستطيع أن تشق طريقها إلى التخلص من متاخرات الديون وأنه لا بد من إلغاء بعض الديون بوصفها غير قابلة للتحصيل بينما تقوم البلدان المدينة بإجراء

التغييرات الهيكلية المطلوبة للتكيف . ورغم أن الدين يظل مشكلة أساسية بالنسبة لعدد من البلدان النامية ، تم إحراز تقدم في إعادة جدولة الدين والإعفاء من الدين .

٥٢ - إن مجموع كمية الديون المترتبة على البلدان النامية المستوردة لرؤوس الاموال في نهاية عام ١٩٩١ لم يتغير عمليا عما كان عليه في السنة السابقة . فقد بقي إجمالي مقدار الديون بالقيمة الدولارية عند مستوى قريب من مستواه في عام ١٩٨٧ ، لكنه ، هبط بوصفه قسطا من الناتج المحلي الإجمالي ، من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٩١ ، مع عدم ظهور تغير يذكر عن عام ١٩٩٠ . وقد انخفضت كمية الديون انخفاضا طفيفا في عام ١٩٩١ في افريقيا وأمريكا اللاتينية لكنها ازدادت في آسيا .

٥٣ - وفي مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في لندن في تموز/يوليه ١٩٩١ ، اعترفت مجموعة السبعة أن تخفيف عبء الدين "بما يتجاوز شروط تورونتو" يلزم بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون عبؤها من الديون مرتفعا . واستجابة لهذه الدعوة ، قدم نادي باريس شروطا جديدة استثنائية مع اقتراب نهاية عام ١٩٩١ . وبالتالي ، خف الضغط الآتي من الديون الرسمية في عدد من البلدان إذ أن الإعفاء الجزئي من الدين وحالات إعادة الجدولة على نحو أكثر ملاءمة قد أصبحت أكثر تواترا في مفاوضات نادي باريس . غير أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجهات الدائنة الثنائية بشأن "شروط ترينيداد" الأكثر سخاء .

٥٤ - وقد أجريت المفاوضات الرامية إلى إعادة تنظيم الديون المستحقة للمصارف التجارية الدولية في السنوات الأخيرة في ظل ما يطلق عليه اسم مبادرة برادي . وأدى تخفيض أسعار الفائدة وإعادة التفاوض على الدين ، بما في ذلك إعادة جدولة الديون وشروط تخفيض عبء الدين ، إلى تخفيض الضغوط على موازين المدفوعات في عدة بلدان نامية ذات الديون التجارية الكبيرة .

٥٥ - وبالإضافة إلى المفاوضات في ظل استراتيجية الديون الدولية ، ظلت تحدث تحويلات للديون على نطاق واسع وعلى نطاق ضيق على حد سواء . فقد أجريت جنبا إلى جنب مع تدابير الاتجاه نحو القطاع الخاص ، مبادلات واسعة النطاق للديون تم بموجبها تحويل الدين إلى مشاركة في رأس المال ، وجرت أيضا بعض المبادلات تم بموجبها تحويل الدين إلى التزام بصون الطبيعة .

٥٦ - وأحد أسباب التفاؤل المتحفظ هو أن بعض البلدان المثقلة بالديون ، بصورة رئيسية في أمريكا اللاتينية ، أصبحت تعتبر من جديد ذات ثقة ائتمانية . ويدل التحسن الكبير في النقل الصافي لموارد هذه البلدان في عام ١٩٩١ على أن الفائدة الرئيسية لعملية الاتجاه بالديون نحو الحالة العادية هي تشجيع الاستثمار المباشر ، وعودة رأس المال المهرب ، واستثمار السندات الأجنبية ، والإقراض من جديد . ورغم أن حدة أزمة الدين قد خفت ، فإن هذه الأزمة لم تحل بعد . وقد خطت عدة بلدان خطوات كبيرة ، غير أن الطريق ما زالت طويلة أمام بلدان أخرى ، بعضها من أشد البلدان فقرا .

٢ - التمويل الإنمائي الخارجي

٥٧ - تلاحظ الاستراتيجية أن وجود موارد كافية ، داخلية وخارجية على السواء ، هو شرط أساسي لتنشيط التنمية .

٥٨ - ففي عام ١٩٩١ ، بلغ صافي نقل الموارد المالية من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو إلى البلدان النامية حوالي ٢٤ بليون دولار . ويمثل هذا تحولا كبيرا عن السنوات السابقة عندما كان صافي التحويلات المالية متجها إلى الاتجاه المعاكس . فمبلغ الـ ٥ بلايين دولار الذي تم تحويله في عام ١٩٩١ إلى البلدان النامية المستوردة لرأس المال يمثل انعطافا صافيا بلغ ٣٦ بليون دولار بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ ، وهو غالبا لصالح البلدان المثقلة بالديون . كما تم تحويل مبلغ صغير إلى بلدان أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقا . غير أنه إذا تم تنفيذ مقترحات تقديم المساعدة المالية إلى الجمهوريات الخليفة ، فسيكون صافي التحويل إلى تلك البلدان في عام ١٩٩٢ كبيرا جدا .

٥٩ - وقد بدأ اقتراض البلدان النامية من الأسواق الدولية يرتفع . فالوصول إلى السوق ما زال محدودا ، إذ أن البلدان النامية الآسيوية تنال الجزء الأعظم من القروض لكن بعض بلدان أمريكا اللاتينية تشارك في ذلك أيضا . ولم تظهر البلدان الافريقية عمليا أي نشاط في هذه الأسواق ، وما زالت المساعدة الرسمية حاسمة بالنسبة لهذه البلدان ولغيرها من البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى الأسواق الخاصة .

٦٠ - ولم يزدد بصورة تذكر صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القليلة الماضية . وقد ارتفع التدفق إلى البلدان النامية المستوردة لرأس المال من حوالي ٨ بلايين دولار في منتصف الثمانينات إلى ١٧ بليون دولار في عام ١٩٨٩ ، لكنه ظل

عند ذات المستوى تقريبا في عام ١٩٩٠ وقد يكون قد ارتفع إلى حوالي ١٩ بليون دولار في عام ١٩٩١ .

٦١ - وأدت ظروف استثنائية إلى حدوث زيادة حادة في التدفقات الرسمية في عام ١٩٩٠ . وارتفعت المنح الرسمية من ١٤ بليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ وحوالي ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩١ ، وكان مرد ذلك بصورة رئيسية إلى ازدياد المنح التي حصلت عليها البلدان المتأثرة بأزمة الخليج الفارسي . وفي عام ١٩٩٢ يتوقع أن تهبط التدفقات الرسمية إلى مستويات أكثر اعتدالا . والآمال في المدى المتوسط ليست كبيرة . فالمتوقع أن تنمو المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية بمعدل أقصى يبلغ ٢ في المائة في السنة .

٦٢ - وستمثل المفاوضات التي تجري حاليا للتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية ، ومرفق الإقراض التساهلي التابع للبنك الدولي ، محك اختبار رئيسي للاحتمالات بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية . وستغطي هذه التغذية الفترة الممتدة من حزيران/يونية ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦ وينبغي أن تؤدي إلى زيادة ملموسة فوق ما كانت عليه التغذية السابقة . وبالإضافة إلى الاستجابة إلى حاجات الجهات المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية الطويلة الاجل ، سوف تدعو الحاجة إلى موارد من أجل بلدان أعضاء جديدة ذات دخل منخفض ، قبل منها ثمانية في عضوية المؤسسة الإنمائية الدولية منذ التغذية الاخيرة ، دون أن تحسب في ذلك الدول الخليفة للاتحاد السوفياتي .

٦٣ - إن التأخير في تنفيذ الالتزام الحكومي الدولي بشأن استعراض الحصص التاسع التابع لصندوق النقد الدولي ، الذي سيزيد من إقراض الصندوق بنسبة ٥٠ في المائة ، مسألة خطيرة بصورة خاصة نظرا للطلبات المتوقعة على موارد الصندوق من الدول الخليفة للاتحاد السوفياتي سابقا .

٦٤ - ورغم ذلك ، زاد الاقراض من صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة في عام ١٩٩١ ، وكان بصورة جزئية للبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية ، كما كان للبلدان النامية التي تبين أن الإقراض لها على أساس صاف كان إيجابيا للمرة الاولى منذ عام ١٩٨٥ ، وذلك بصورة رئيسية بسبب الإقراض عن طريق مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز .

٦٥ - ومن جهة ثانية ، قامت المؤسسة المالية الدولية ، وهي شركة تابعة للبنك الدولي تدعم تنمية المشاريع ، بتخفيض التزاماتها في عام ١٩٩١ للسنة الثانية على التوالي ، وكان ذلك جزئيا بسبب الصعوبات الرأسمالية الواقعة على هذا المرفق .

٦٦ - وتلاحظ الاستراتيجية أن الإصلاحات الاقتصادية واندماج أوروبا الشرقية في الأسواق العالمية سوف تولد طلبات جديدة كبيرة على الموارد ، وتصر على أن هذه الحاجات ينبغي أن تلبى دون تغيير اتجاه التدفقات التي تحتاج إليها البلدان النامية .

٦٧ - وفي الوقت الحاضر ، تستثنى عمليا الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية من أسواق رأس المال في العالم . لذلك ، سيتعين توفير التمويل الخارجي عن طريق الكيانات الرسمية ، بصورة رئيسية في سياق برامج التكيف والتنمية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والبنك الاوروبي للإنشاء والتعمير .

٦٨ - ومنذ عام ١٩٨٩ تعهدت البلدان الصناعية بدفع ٤٥ بليون دولار للتعجيل بالانتعاش الاقتصادي في أوروبا الشرقية لكنه لم يصرف سوى حوالي ٢٠ في المائة من هذا المبلغ . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، أعلنت مجموعة السبعة عن صفقة لتقديم المساعدة المالية المتعددة الاطراف إلى الاتحاد الروسي ، كما سبق في عام ١٩٩٢ أن تم الالتزام بما يقارب ٧٩ بليون دولار من جانب مجموعة كبيرة من الجهات المانحة لتقديم المساعدة الإنسانية والطارئة إلى كمنولث الدول المستقلة . ولم يصرف جزء كبير من هذه المساعدة ، لذلك يصعب قياس الاحتياجات الإضافية .

٣ - التجارة الدولية

٦٩ - تذكر الاستراتيجية أن النمو والتنمية وحل المشاكل الملحة التي تواجه البلدان النامية أمور تعتمد على وجود نظام تجاري متعدد الاطراف منفتح وموثوق وقائم على مبادئ عدم التمييز والوضوح . لذلك ، فإن التوصل إلى اختتام ناجح ومتوازن لجولة أوروغواي مسألة حاسمة بالنسبة للتقدم في التسعينات .

٧٠ - تباطأ نمو التجارة الدولية فانخفض من أكثر من ٨ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى أقل من ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ وإلى حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩١ . ورغم أن من المتوقع أن يطرأ تحسن في عام ١٩٩٢ ، ما زالت الآمال المتوسطة الأجل لا توحي بحصول نمو ثابت . وحتى أيار/مايو ١٩٩٢ ، ما زالت المفاوضات في ظل جولة أوروغواي متعثرة .

٧١ - وفي هذه الاثناء ، تظهر تكتلات تجارية بأعداد متزايدة وتزيد من مخاوف استبعاد غير المشتركين . وتعترف الاستراتيجية بالإمكانيات الكبيرة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الرامي إلى إيجاد فرص تجارية فيما بينها . وفي أوائل التسعينات ، تم إقرار عدد من اتفاقات التجارة الحرة أو إدخال مزيد من التعزيز عليها ، منها مثلا الاتحاد الاقتصادي الافريقي ، ومنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والاتحاد الاقتصادي الكاريبي ، والسوق المشتركة للجنوب .

٧٢ - إن التدخل في الأسواق الزراعية في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وانتشار النزعة الحمائية والإعانات فيها يوصي بمدلولات خاطئة للبلدان النامية . ويترتب عليه أيضا إحباط مساعي الاقتصادات النامية لتنويع انتاجها الزراعي .

٧٣ - وفي حين تلاحظ الاستراتيجية أن إعادة تشكيل هياكل اقتصادات أوروبا الشرقية ودمجها في الاقتصاد العالمي يمكن أن يكون قوة تصب في التجارة العالمية وديناميياتها ، فإن الدلائل المتوفرة حتى الآن تشير إلى الاتجاه المعاكس ، فالصادرات من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا انخفضت في سنة ١٩٩١ زهاء ٢٢ في المائة وانخفضت وارداتها أيضا بنسبة ٣٠ في المائة .

٧٤ - واجتمع الدمج التدريجي للاقتصاد العالمي والشواغل المتزايدة بقضايا البيئة معا لحفز اهتمام متزايد بشدة بالتفاعل القائم بين التجارة والسياسات التجارية من ناحية ، وقضايا البيئة من ناحية أخرى . وسوف يتبوأ هذا الاهتمام مكانة عالية في جدول أعمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في المستقبل .

٤ - السلع الاساسية

٧٥ - انخفض متوسط أسعار السلع الاساسية غير الوقودية بالقيمة الاسمية للدولار في سنة ١٩٩١ بنسبة تزيد على ٦ في المائة وحوالي النسبة نفسها لأسعار السلع المصنّعة . ورغم ما ينطوي عليه ذلك من تحسُّن بالمقارنة بانخفاض الأسعار الحقيقية الذي بلغت نسبته ١٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ ، إلاّ أنه يمثل مزيدا من التدهور في مستويات أسعار السلع الاساسية المنخفضة بالفعل ، وفي الحصائل التي تذكر الاستراتيجية بأنها ستستمر في القيام بدور رئيسي في اقتصادات معظم البلدان النامية في التسعينات . كذلك انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الاساسية (بالنسبة لأسعار المنتجين) بنسبة ٢٥ في

المائة عمّا كانت عليه في منتصف الثمانينات . ومن غير المتوقع أن تتصحح هذه الاسعار كثيرا في المستقبل القريب .

٧٦ - وارتفعت أسعار الطاقة ارتفاعا حادا في التسعينات نتيجة لأزمة الخليج الفارسي وإن انخفضت في سنة ١٩٩١ إلى مستوياتها في سنة ١٩٨٩ . وفي سنة ١٩٩١ لم تكن الاسعار بقيمها الاسمية تزيد كثيرا عن أسعار عام ١٩٨٦ وكانت تقل عنها كثيرا بالاسعار الحقيقية .

٥ - العلم والتكنولوجيا والسياسات الصناعية

٧٧ - تحذر الاستراتيجية من عدم إمكانية زيادة سرعة عملية التنمية بشكل مستديم ما لم تسهم البلدان النامية في الانجازات التي صارت ممكنة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي .

٧٨ - وما فتئت الثورة التكنولوجية الراهنة تتجاهل أجزاء كبيرة من العالم النامي . بيد أن بعض اقتصادات جنوب آسيا وشرقها دللت على أن التقدم التكنولوجي الذي حققه الغرب يمكن تكراره في أماكن أخرى . إن التجربة الآسيوية ، التي يقال عادة إنه لا يمكن نقلها ، يمكن أن تستخلص منها بلدان نامية أخرى عظات مهمة .

٧٩ - وتؤكد الاستراتيجية على أن زيادة سرعة التصنيع لا بدّ أن يكون عنصرا محوريا في التحول الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي إعادة تنشيط التنمية في التسعينات . وعليه ، لا بدّ أن تتبوأ السياسات والتدابير المتعلقة بتعزيز التصنيع مكانة مهمة في استراتيجية التسعينات .

٨٠ - والتوقعات في هذا الصدد كئيبة ، وبالخصوص بالنسبة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى ، وبقدر أكبر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ففي الثمانينات كان المعدل السنوي لنمو القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في المنطقتين ٠,٥ في المائة و ١,٦ في المائة على التوالي . وهو معدل شديد الانخفاض بالنسبة لمعدلات زيادة السكان ، وينطوي أيضا على نمو سالب لنصيب الفرد في النشاط الصناعي . وقد استمر عدد من البلدان ، معظمه في آسيا ، يحقق خطوات واسعة في مجال التصنيع ، مستندا في الاساس إلى سياسات ذات منطلقات خارجية وإن أخذ أيضا في الآونة الاخيرة يستفيد من ديناميياته الداخلية . وفي عدد أكبر من البلدان ، خاصة في

افريقيا ، استمر ركود الانتاج الصناعي ، ومازالت هذه البلدان تنتظر نشوء عملية للتصنيع تتوفر لها مقومات البقاء .

٨١ - إن فشل استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات يفسح الطريق أمام سياسات تأخذ في الاعتبار الفرص التي تتيحها السوق الدولية على جانبي التصدير والاستيراد سواء بسواء ، وتهدف إلى تحقيق اقتصادات النطاق . وانعكس ذلك أيضا في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنشيط نظم التكامل الاقتصادي القائمة حاليا ، أو إنشاء نظم جديدة . والهدف الرئيسي المنشود من ذلك ليس هو ، كما كان في الماضي ، الحيلولة دون اختراق أطراف ثالثة للأسواق المحلية ، إنما فتح الأسواق أمام الأعضاء المكوّنين لنظام التكامل ، فيما يجري في الوقت ذاته تخفيف الحواجز الجمركية تدريجيا مع العالم الخارجي .

٨٢ - وتلاحظ الاستراتيجية الإسهام الكبير الذي يمكن أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر للتصنيع في البلدان النامية . وكما لوحظ أعلاه زاد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية . غير أن القسم الأكبر منه يذهب إلى البلدان الصناعية التي أوتيت ديناميات بالفعل وتنخرط حاليا في عمليات للتصنيع . وفي كل مكان تقريبا تسنّ البلدان النامية مع ذلك قوانين جديدة تفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي .

٦ - الزراعة

٨٣ - ما زالت قضايا الأغذية والزراعة قضايا حساسة لمعظم البلدان النامية . وفي الآونة الحالية ينظر كثير من البلدان إلى الزراعة كمجال ذي أولوية . وثمة اعتراف عام بأهمية قوى السوق ، بالخصوص في مجالي التسويق والتوزيع . وفي الوقت ذاته ما زالت الحاجة قائمة الى وجود قطاع عام قوي من أجل إنشاء المرافق الاساسية الريفية وإنتاج التكنولوجيات الزراعية وتوزيعها ، وتوفير الحلول المباشرة في مجال التغذية .

٨٤ - ويشجع عدد من البلدان النامية الانتاج المحلي للسلع الغذائية التي يكثر عليها الطلب ، ويضمن لمنتجيها أسعارا أعلى . وتسبب ذلك جزئيا في اضطرار بعض الحكومات إلى زيادة الأسعار الاستهلاكية للسلع الغذائية الاساسية ، وبالتالي زيادة مشاكل القطاعات الضعيفة من سكانها في الحصول على الغذاء . وشهدت البلدان النامية

أيضا مبادرات واسعة النطاق من أجل تحرير إدارة المخزون وترتيبات التسويق ، يحتل فيها القطاع الخاص باستمرار دورا بارزا .

ثالثا - الأحوال الإنسانية

٨٥ - تقر الاستراتيجية بضرورة توزيع المكاسب المتأتية من النمو الاقتصادي بالقسطاس ، وبأهمية اسباغ الحماية على البيئة . وإن استمر وجود الفقر وظلت أحوال البشر تلقى التجاهل ، ستحدث توترات سياسية واجتماعية لا محالة . كذلك إذا استمر النمو الاقتصادي يتحقق على حساب سلامة البيئة ، صارت التنمية غير مستدامة . وعليه ، تتخذ الاستراتيجية موضوعها الأساسي تعزيز العلاقة بين النمو الاقتصادي ورفاه البشر .

٨٦ - وفي غضون الثمانية عشر شهرا التي انقضت منذ اعتماد الاستراتيجية لم يتسن توقع حصول تحسُّن ذي شأن في الحالة الإنسانية . أيضا ، ومع استمرار عدم تحقق كثير من المتطلبات الأساسية لاستئناف النمو والتنمية في البلدان النامية ، من المشكوك فيه إمكانية إحراز تقدم ذي بال في إرساء الأسس اللازمة لتحسين رفاه الإنسان في الفترة المتبقية من العقد .

ألف - تخفيف حدة الفقر والجوع واستئصالهما : اتجاهات ونُهُج

٨٧ - يقدَّر عدد من يحيون في الفقر في العالم بما يربو على ١,١ بليون نسمة منهم يُرى أن ما يزيد عن ٦٠٠ مليون منهم يعيشون في "فقر مدقع" . ويعيش ثلثا هذه الملايين الستمائة في آسيا ، حيث يكتظون في مناطق ريفية ذات كثافات سكانية عالية . وفي البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى يقدَّر عدد شديدي الفقر بحوالي ١٢٠ مليون نسمة ، جُلهم في المناطق الريفية . أما في أمريكا اللاتينية فالفقر المدقع يمسك بتلابيب ٥٠ مليون نسمة يرتكزون في مرتفعات الأنديز والأحياء الفقيرة في الحضر وبين سكان الريف من المعدومين . وفي شمال افريقيا والشرق الأدنى يعيش ٤٠ مليون في فقر بالغ موزعين في جيوب صغيرة أقل بروزا في مناطق ريفية وحضرية .

٨٨ - ولئن كانت الصلة غير واضحة في الأجل القصير بين التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاجتماعية ، فلا بد أن يكون الاقتصاد في مرحلة نمو في الأجلين المتوسط إلى الطويل ، كيما يمكن الارتفاع بمستويات المعيشة والقضاء على الفقر . وفي البلدان التي يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل ، تحسنت الأحوال الاجتماعية بصورة عامة في الثمانينات . وفي معظم هذه البلدان ، أحرزت مكاسب ملموسة

في الإنتاج الزراعي . وانخفض عدد الفقراء الذين يعيشون في قحط شديد في هذه البلدان . أما البلدان التي تشهد انخفاضا في نصيب الفرد من الدخل فساءت فيها مستويات المعيشة وتباطأ معدل التقدم في المؤشرات الاجتماعية أو اتخذ اتجاها معاكسا . كما ارتفع عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفاعا شديدا .

٨٩ - ووفقا لاسقاطات الامانة العامة ، من المتوقع أن يبقى معدل نمو الاقتصاد العالمي أقل بكثير من اتجاهه التاريخي الطويل الاجل في غضون فترة التسعينات ، رغم أنه سيكون مرتفعا إلى حد ما عما كان عليه مؤخرا . نتيجة لذلك ، سيظل عدد من البلدان النامية يعاني من فقر شديد مع ضآلة الامل في تحسين هذه الحالة . ووفقا لسيناريو خط الاساس ، سيكون عدد الاشخاص الذين يقل نصيب الفرد منهم من الدخل السنوي عن ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (بدولارات سنة ١٩٨٠) ٩٧٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ ، بالمقارنة بـ ١,٠٥ بليون نسمة في سنة ١٩٩٠ و ٩٩٤ مليون نسمة في سنة ١٩٨٠ . ومن المتوقع أن تشهد المنطقة الآسيوية جميع وجوه التحسن ، في الوقت الذي تشير فيه الإسقاطات إلى زيادة عدد الاشخاص المندرجين تحت هذه الفئة في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٩٠ - وأبانت السيناريوهات التي أعدها البنك الدولي عن أن معدلات النمو في البلدان النامية إذا بلغ متوسطها ٣ في المائة فقط للفرد في التسعينات ، فإن عدد الفقراء في هذه البلدان يمكن أن ينخفض من ١,١ بليون نسمة في سنة ١٩٨٥ إلى ٨٢٥ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٠٠ . وكما تلاحظ الاستراتيجية ، فإن النمو المستدام بمعدل يبلغ حوالي ٧ في المائة يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق تحول حقيقي في الاقتصاد يتضمن زيادة سرعة اجتثاث الفقر . ومن الواضح أن فترة الثمانية عشر شهرا الاولى في سنة ١٩٩٠ لا تبشر بامكان استيفاء تلك الشروط خلال هذا العقد .

٩١ - لقد أدت القيود على الميزانيات إلى تقليص الالتزامات المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية . ومع ذلك فثمة مجال لتحسين عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها استخداما أفضل . وقد حمّس هذا مساعي البحث عن سبل أكثر ابتكارا وكفاءة لتنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالفقر .

٩٢ - وتشير الآثار الاجتماعية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي وإحلال الاستقرار في البلدان النامية ، والدروس المستخلصة من عمليات التحول السريع في الاقتصادات

المخططة مركزيا سابقا إلى ضرورة وجود حصون أمان اجتماعية فعّالة ، وصناديق اجتماعية خاصة وبرامج توظيف خاصة .

٩٣ - وتعمل منظمة العمل الدولية وسائر أجهزة ووكالات الامم المتحدة عن كثب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي عن طريق تحسين محتواها الاجتماعي . ويتضمن هذا الجهد تركيزا على سياسات تحقيق النمو بمعدلات مرتفعة وخلق فرص العمل وتنمية الهياكل الاساسية وإيجاد سبل للرعاية الصحية والتعليم والتدريب وإنشاء برامج متوازنة لتنمية القطاعات الريفية وغير الرسمية ، وكلها لازم من أجل تخفيف الفقر . وفي البنك الدولي ، جعلت التوجيهات الجديدة مسألة التخفيف المستمر للفقر هدفا مهيمنا .

٩٤ - وفيما يتعلق بالامن الغذائي ، والإمدادات الغذائية في بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل فمن الارجح أن يتأثر تأثرا عكسيا بانخفاض إنتاج السلع الغذائية الاساسية في سنة ١٩٩١ ، وبالخصوص إنتاج الحبوب الغذائية . ومن المتوقع أن تزيد احتياجاتها الاستيرادية الإجمالية في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ ، في حين تستمر شحنات المعونة الغذائية المقدمة إليها عند معدل ثابت ، مما يضاعف مشاكلها المتعلقة بالمعروض من الغذاء . ويتضح انخفاض الإنتاج والسحب المتوقع من المخزونات بشكل ظاهر في الصين وفي بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وقد تحسنت حالة الاغذية في البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى خلال سنة ١٩٩١ ، وبالخصوص منطقة الساحل وسائر أجزاء غرب افريقيا ، غير أن الحالة تتسم مع ذلك بالخطورة الشديدة في عدد من البلدان وبالخصوص البلدان المنكوبة بالجفاف في الجنوب الإفريقي ومنطقة القرن الافريقي .

٩٥ - وخلال التسعينات ستكون هناك حاجة إلى المعونة الغذائية على نطاق واسع . وتشير الإسقاطات التي وضعت في الآونة الاخيرة أن ثمة حاجة إلى زيادة المعونة السنوية بمقدار ١٣٠ مليون طن على الاقل لاستيفاء الاحتياجات التغذوية الدنيا وكفالة الامن الغذائي . وفي الوقت نفسه استمرت شحنات المعونة الغذائية من الحبوب الغذائية التي تقدر بحوالي ١١ مليون طن سنويا وانخفضت الموارد المقدمة إلى برنامج الاغذية العالمي لاغراض إقامة المشاريع .

٩٦ - وبالإشارة إلى تزايد عدد حالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو من صنع الإنسان ، حدث تحول في توزيع موارد برنامج الاغذية العالمي من الاغراض الانمائية إلى

اغراض الإغاثة من الكوارث . وفي سنة ١٩٩١ خصص نصف اجمالي شحنات برنامج الاغذية العالمي من المعونة الغذائية لحالات طوارئ للاجئين والمشردين لفترات طويلة ، بالمقارنة بنسبة الثلث في السنوات الاسبق .

٩٧ - وفي كثير من البلدان تنهض المرأة بالجانب الاكبر من إنتاج الغذاء وهي أيضا التي توفر لاسرتها الامن الغذائي والرفاه . وما لم يتم دعم وتقوية دور المرأة كمنتجة ، سيكون الامل ضئيلا في إمكانية التغلب على الجوع أو الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية . وقد دعى مؤتمر القمة العالمي المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية الذي عقد مؤخرا إلى زيادة التعاون المشترك بين الوكالات من أجل تحسين أحوال ٥٥٠ مليون نسمة من نساء الريف اللائي يعانين القحط الشديد .

٩٨ - وتتسم العلاقة بين الفقر وتدهور الموارد الطبيعية بالتعقد الشديد . ومع ذلك فثمة ارتباط مهم بين الفقر وتدهور البيئة . وبدون التخفيف من حدة الفقر واستئصال جذوره سيصعب حماية البيئة في كثير من البلدان النامية . ومن ناحية اخرى ستتيح إدارة البيئة والموارد الطبيعية سبلا جديدة لتخفيف الفقر . وتسهم برامج التنمية الريفية التي تربط توفير الدخل في الاجل القصير بزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية في الاجل الطويل في عملية تخفيف الفقر بسبل تتوفر لها مقومات الاستمرار .

٩٩ - ولم تتناول الاستراتيجية الاتجاه الذي يشير الانزعاج والمتعلق بالاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات ، التي تربط الفقر في البلدان الغنية بالفقر في البلدان الفقيرة . وإذا لم يقترن القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة بعمليات للتنمية فلن يكون سوى إجراء مؤقتا ولن يمكن توقع حدوث أي تقدم في الاجل الطويل .

باء - تنمية الموارد البشرية والمؤسسات

١٠٠ - تنمية الموارد البشرية هي مصدر للمكاسب التي هي لخير الانسان ووسيلة هامة لتوسيع قدرة الناس الانتاجية . وهناك في البلدان النامية تبديد واضح للموارد البشرية نتيجة للوفيات السابقة لاوانها ، والامراض المتكررة والمُقعدة ، والامية . وعلى الرغم من إحراز تقدم مدهش على المدى الطويل في تنمية الموارد البشرية ، فقد اتسم عقد الثمانينات بالركود وانقلاب الاوضاع في بلدان كثيرة ، وبخاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية .

١٠١ - وعلى الرغم من حصول انخفاض في الامراض المعدية - بشكل رئيسي عن طريق التحصين - لا يزال كثير من الامراض المعدية والطفيلية يتفشى بلا هوادة ، بل إن بعضها قد ازداد سوءا (كالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والكوليرا) . وفي ذات الوقت ، أخذت الامراض المزمنة في الازدياد (كامراض الاوعية القلبية والسرطان والسكري) .

١٠٢ - ويبين التقييم الثاني للاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع الذي انجزته منظمة الصحة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أن السياسات الصحية لا تنفذ على نحو مرض . فعلى الرغم من أن التغطية النظرية للرعاية الصحية قد اتسعت في معظم البلدان حتى شملت ٨٠ أو ٩٠ في المائة من السكان ، فإن الحصول الفعلي على الخدمات الصحية هو أقل من ذلك بكثير ، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الاقل حظا .

١٠٣ - كما أن الميزانيات الحكومية لا تتسع لتلبية الاحتياجات الصحية ؛ فقد ثبت أنه من الصعب الاستمرار في الاستثمارات الماضية في الهياكل الاساسية الصحية . كما أن الاصلاحات الاخيرة في الكثير من البلدان النامية تنطوي على استعراض دور الحكومة ومسؤولياتها في قطاع الصحة العامة . والارجح أن تُحدد أدوار أكبر للخدمات الخاصة وغير الحكومية في مجال الرعاية الصحية .

١٠٤ - كما أن ازدياد الاعتماد على قوى السوق واضح في قطاع الإسكان . فالحكومات تركز الآن على تمكين وتخويل الاستراتيجيات بما يتفق مع الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠ . ويحدث الآن تهاون في الانظمة الحكومية في مجال الاسكان مع زيادة التأكيد على المشاريع الصغيرة النطاق . إذ أن الاطر النظرية والتحليلية والمؤسسية غير كافية لرصد الاداء في قطاع الاسكان . ولتدارك ذلك ، يقوم مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من المانحين ، بتنفيذ "برنامج المؤشرات السكنية" لوضع مجموعة أساسية من المؤشرات الرئيسية لقطاع الاسكان .

١٠٥ - وإعادة توزيع الموارد الموجودة ليست كافية لتحقيق التنمية البشرية ؛ ولا بد أيضا من أن يكون هناك موارد أكثر كفاية . فقد أدى الانخفاض الحاصل في الدخل الفردي الفعلي من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان كثيرة خلال عقد الثمانينات والانخفاض الحاصل في النفقات الحكومية ، إلى صعوبة أو استحالة تحقيق هذا الهدف . ونظرا الى أن الهبوط الحاصل في النفقات الاجتماعية يوازيه هبوط في الناتج المحلي الاجمالي ،

يبدو أن النقص العام في الموارد ، وليس تضاؤل الأولويات الحكومية ، هو الذي سبب التدهور في القطاعات الاجتماعية .

١٠٦ - وإدخال التحسينات على السياسات والبرامج المحلية من أجل تنمية الموارد البشرية هو أمر ضروري ، بيد أنه يمكن أن يكون للمعونة الدولية أثر داعم . وبالفعل ، فإن لجنة المعونة الانمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعتبر تنمية الموارد البشرية محورا لاستراتيجيات التعاون الانمائي ، كما تؤكد على أن مساعدة تنمية الموارد البشرية تحظى بتأييد شعبي واسع النطاق في البلدان المانحة .

١٠٧ - وهناك ظاهرة في المجال الاجتماعي لها آثار واسعة النطاق بالنسبة للتنمية البشرية وتستحق الانتباه الشديد وهي الضخامة غير المتوقعة للظلال العالمية التي خلّفتها جائحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) المتفشية في العالم . فمرض الايدز ينطوي على إمكانية وقف التنمية في بعض أنحاء العالم النامي .

١٠٨ - إذ ما برح عدد الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في ازدياد . وما برحت الارقام التقديرية تُنقح باتجاه صاعد . ففي بداية عام ١٩٩٢ ، يُقدر عدد الرجال والنساء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ما بين ٩ ملايين و ١١ مليون نسمة كما يُقدر عدد الاطفال المصابين به بمليون نسمة . وحتى عام ٢٠٠٠ ، يُقدر أنه من أصل الـ ٣٠ أو الـ ٤٠ مليون حالة مُسقطة ، ستقع ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية . والحالة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرعبة بوجه خاص حيث يبلغ عدد الرجال والنساء المصابين ٦,٥ مليون نسمة ، وعدد الأطفال المصابين ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة . والوباء ينتشر بسرعة الى المناطق التي قل انتشاره فيها مثل جنوب شرقي آسيا وكذلك من المناطق الحضرية الى المناطق الريفية . وهكذا يمكن لظهور فيروس نقص المناعة البشرية في جنوب شرقي آسيا أن يتجاوز ظهوره في افريقيا خلال الجزء الثاني من عقد التسعينات .

١٠٩ - ورعاية مرضى الإيدز مُكلفة . وعلى سبيل المثال ، ترتفع التكاليف المباشرة في البلدان المتقدمة النمو حتى مبلغ ٣٦ ٠٠٠ دولار لكل مريض ، وهذا على تناقض مذهل مع الحالة في البلدان النامية ، حيث لا يُنفق فيها على الصحة لكل فرد في العام أكثر من ٣ دولارات الى ٥ دولارات . وفي بعض البلدان ، ستمتص معالجة جميع مرضى فيروس نقص المناعة البشرية ، والإيدز ٥٠ في المائة من الميزانية السنوية للصحة .

جيم - السكان

١١٠ - تؤكد الاستراتيجية أن لمشاكل الزيادة السكانية السريعة ، وتوزيع السكان ، والهجرة ، والإعالة ، والضغوط الحضرية أثرا ضارا على معظم جوانب التنمية الاجتماعية وعلى الكثير من جوانب النمو الاقتصادي أيضا .

١١١ - ففي عام ١٩٩٠ ، كان يعيش في العالم النامي حوالي ٤,٣ بليون نسمة وذلك من أصل سكان العالم البالغين آنذاك ٥,٣ بليون نسمة . وحتى عام ٢٠٠٠ ، تشير إسقاطات الأمم المتحدة "للمتغيرات المتوسطة" إلى أن هذه الأرقام سترتفع الى ٦,٢٥ بليون نسمة وحوالي ٥ بلايين نسمة ، بالترتيب . وفي جميع المناطق باستثناء افريقيا ، أخذت معدلات زيادة السكان في الانخفاض منذ منتصف عقد الستينات . بيد أن انخفاض معدلات الولادة يُخفي الحركة السكانية : فعدد الأطفال لدى كل امرأة في تناقص ، في حين أن عدد النساء اللواتي يلدن في ازدياد ، كما أن الاتجاه الهابط في معدلات الولادة قد لا يستمر نظرا لازدياد عدد النساء اللواتي يبلغن سن الانجاب خلال عقد التسعينات .

١١٢ - ويمكن لبرامج المعونة السكانية أن تؤدي دورا هاما في البلدان النامية الطالبة لهذه الخدمات . فما برحت وسائل منع الحمل تزداد انتشارا في جميع البلدان النامية ؛ حيث بلغت ٧٠ في المائة في شرق آسيا ، ولكنها لم تتجاوز ١٧ في المائة في افريقيا . وهناك حوالي ١٤٤ بلدا تقدم بعض أشكال الدعم لبرامج تنظيم الأسرة ، ويُقدر عدد الولادات التي أجهضت خلال الثلاثين سنة الماضية بحوالي ٤٠٠ مليون ولادة . ولكن لبلوغ إسقاطات الأمم المتحدة للمتغيرات المتوسطة حتى عام ٢٠٠٠ فقط ، لا بد من إيصال خدمات تنظيم الأسرة الى عدد إضافي من المتزوجين يبلغ ١٨٦ مليون من المتزوجين حتى نهاية القرن .

١١٣ - وهناك قدر أكبر من توافق الآراء بشأن أهمية خَفض الزيادة السكانية . إذ يؤكد تقرير لجنة بلدان الجنوب على أنه لا يمكن إرجاء الاجراءات لاحتواء الازدياد في عدد السكان بل لا بد من اتخاذها الآن . ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان المانحة على زيادة النسبة المئوية من أموال المساعدة الانمائية الرسمية المخصصة لتمويل الأنشطة السكانية من النسبة الحالية التي تزيد عن ١ في المائة بقليل ، وكان المعدل الوسطي لعقد الثمانينات ، الى ٤ في المائة بحلول نهاية عقد التسعينات . بيد أن مستوى التمويل السكاني لم يطرأ عليه تحسن بعد .

١١٤ - وتنظيم الاسرة هو شرط ضروري لكنه ليس كافيا لإبطاء زيادة السكان ؛ بل لا بد من حدوث التنمية ايضا ؛ فهناك علاقة عكسية قوية بين التنمية والخصوبة . وتنمية الموارد البشرية هامة ، وبخاصة بالنسبة للمرأة . ويُقدر أن تعليم الام هو أكثر فعالية من تعليم الاب بمقدار الضعف بالنسبة لتخفيض عدد الوفيات بين الرضع والاطفال . كما يتصل تعليم المرأة اتصالا وثيقا بصحة الطفل ، نظرا لانه يُقدر أن ثلاثة أرباع الرعاية الصحية باكملها في البلدان النامية إنما تتم في البيت ، حيث تتحمل المرأة بوجه عام المسؤولية عن صحة العائلة وتغذيتها . وكذلك ، في البلدان النامية ، فإن زواج المرأة التي تحصل على الدراسة لمدة سبع سنوات أو أكثر يتأخر وسطيا بمقدار أربع سنوات عن زواج المرأة التي لا تحصل على أي تعليم .

١١٥ - ومن أصل الـ ٩٦٠ مليون راشد أمي في العالم ، يبلغ عدد النساء بينهم ٦٤٠ مليون نسمة . وفي البلدان النامية ، كانت نسبة الاميات في عام ١٩٩٠ ، ٤٥ في المائة ، بالمقارنة مع ٢٥ في المائة بالنسبة للذكور . والفروق تتباين . ففي امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أخذت نسبة المتعلمات في الاقتراب تدريجيا من نسبة المتعلمين . أما نسبة الاميات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا فتزيد عن ٦٠ في المائة ، في حين تتراوح نسبة الامية بين الذكور بين ٢٥ و ٤١ في المائة . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في مسيرتها ، ستبلغ نسبة الاميات في هذه المناطق الثلاث حتى عام ٢٠٠٠ امرأة واحدة بين كل امرأتين .

١١٦ - والجزء الاكبر من الوفيات في بلدان العالم النامي هو بين صغار الاطفال ، والاطفال هم الفئة المستهدفة الرئيسية في الجهود المبذولة اخفض نسبة الوفيات بوجه عام . فقد بلغ عدد الاطفال الذين ماتوا في البلدان النامية في عام ١٩٩٠ وهم دون الخامسة من العمر ١٢,٩ مليون طفل . والاسباب المباشرة لموت أكثر من ٦٠ في المائة من هؤلاء الاطفال هي أمراض يمكن الوقاية منها مثل الاسهال والحصبة والكزاز والسعال الديكي والالتهاب الرئوي . وأحد الاهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ ، وتأكدت في الاستراتيجية ، هو التخفيض بمقدار الثلث في نسبة وفيات الاطفال ممن دون الخامسة من العمر ، والتخفيض الى نسبة أقل من ٧٠ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد ، على أن يُعتمد الرقم الاقل . كما أن تقليل وفيات الرضع والاطفال يُقلل من الخصوبة .

١١٧ - وسيكون الموضوع الغالب في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤ ، السكان والنمو المستديم والتنمية المستدامة .

١١٨ - ولا تتعرض الاستراتيجية العالمية إلا لماما للهجرة الدولية ، وإن تعرضت فذلك إلى حد بعيد بوصفها نتيجة من نتائج المنازعات والاضطرابات . بيد أن الفروق الاقتصادية الدولية هي أيضا عناصر مسهمة . ومن الصعب التنبؤ بالاتجاهات في الهجرة الدولية ، نظرا لتأثرها الى حد بعيد بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن التنبؤ بها في كل من بلد المنشأ والبلد المقصود . بيد أنه لما كانت الثغرة بين بلدان الشمال والجنوب في اتساع ، ولما كانت أعداد الناس في البلدان النامية الذين يواجهون تضاؤلا في الفرص في بلدانهم في ازدياد ، فإن الضغط نحو الهجرة الى البلدان الصناعية سيكون في ازدياد ايضا .

دال - البيئة

١١٩ - لا تتضمن الاستراتيجية غير مبادئ توجيهية واسعة بشأن البيئة . فعند اعتمادها ، كانت العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على وشك البدء ، وعند وصول هذا التقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستكون قمة الارض في ريو دي جانيرو قد اختتمت على التو .

١٢٠ - لقد بلغ الوعي بالبعد البيئي درجة جديدة مع تراكم الادلة المستمر بشأن خطورة التهديد المحتمل من جراء تدهور البيئة . كما تولد عن قمة الارض اهتمام كبير لدى الجمهور في جميع أرجاء العالم ، مما ولد ضرورات جديدة بالنسبة للحكومات لتبيان التزامها بالتنمية المستديمة .

١٢١ - وقد أعدت بلدان كثيرة خطط عمل أو استراتيجيات أو سياسات وطنية للبيئة تبين الجهود المبذولة للربط بين إدارة البيئة ، والتنمية القطاعية والاجتماعية - الاقتصادية بوجه عام . ويتجلى بشكل متزايد في عملية إعداد خطط العمل الوطنية للبيئة مشاركة فئات المصالح الكبرى ، مثل الصناعة وفئات المستهلكين والاوساط العلمية . كما يجري إنشاء المؤسسات والادارات والوزارات من أجل البيئة ، أو تعزيز ما يوجد منها .

١٢٢ - وتقييم الاثر البيئي أصبح مقبولا بشكل متزايد كوسيلة مفيدة ، وإن كانت عمليات التقييم هذه لم تحقق بعد التكامل الكافي في تقييم المشاريع . وفي البلدان المتقدمة ، يُطبق بشكل متزايد "مبدأ المُلوِّث يدفع" . بيد أن مسألة الميزة النسبية تلعب دورا هاما فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ . فعلى الرغم من أن وضع التنظيمات لا يزال النهج الرئيسي بالنسبة لإدارة البيئة ، يكمل هذا بشكل متزايد عن طريق استعمال الوسائل الاقتصادية التي تقدم قدرا أكبر من المرونة وتُخفض تكاليف التنفيذ .

١٢٣ - وعلى الرغم من إحراز تقدم من ناحية التشريعات وتدابير السياسات ووضع المعايير في المسائل البيئية على الأصعدة الوطنية وفي مجال التعاون الدولي ، فإن ما أحرز من تقدم حتى الآن هو ضئيل من ناحية التحسين الفعلي للحفاظ على نوعية البيئة والموارد الطبيعية .

١٢٤ - وبالنسبة للبلدان التي يعتمد نموها الاقتصادي مباشرة على انتاجية الموارد الطبيعية وتصدير السلع الأولية ، فإن شحة الموارد وتدهورها والنمو السكاني وانتشار الفقر ، اضافة الى ارتفاع مدفوعات خدمة الدين وعدم مواتاة معدلات التبادل التجاري ومحدودية الوصول الى أسواق الصادرات وضآلة الاستثمارات والتدفقات المالية الأجنبية ، تشكل تحديات استثنائية . وكثيرا ما تتعقد الأزمة البيئية والانمائية في هذه البلدان بفعل الحروب الأهلية وسوء الحكم والهجرات الكبيرة في أعقاب حالات الجفاف والمجاعة والاضطراب السياسي .

رابعا - أقل البلدان نموا

١٢٥ - في عام ١٩٩١ ، أضيف خمسة بلدان أخرى الى قائمة أقل البلدان نموا ، فبلغ مجموعها ٤٧ بلدا . وتبين أن بلدا واحدا فقط من أقل البلدان نموا يفي بمعايير التخرج من القائمة في نهاية المطاف .

١٢٦ - ولم يوفر الاقتصاد العالمي حتى الآن المناخ المواتي لتنشيط النمو في أقل البلدان نموا ، وهو التنشيط الذي دعا اليه برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، بصيغته المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

١٢٧ - وتأثر نمو أقل البلدان نموا تأثرا سلبيا بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، وتباطؤ نمو التجارة العالمية وتدهور الاسعار الحقيقية للسلع الاساسية الكبرى غير الوقود . واستمر الركود . وتشير التقديرات الى أن مجموع الناتج القومي الاجمالي لاقل البلدان نموا قد زاد بمعدل لا يزيد على ١,٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، بالمقارنة ب ٣,٤ في المائة للبلدان النامية ككل . وتظهر الاسقاطات نموا سلبيا في عام ١٩٩٢ ؛ ويرجع ذلك ، الى حد بعيد ، الى أحوال الجفاف في الجنوب الافريقي والقرن الافريقي . ويعني هذا ضمنا أن معدلات نمو دخل الفرد في عدد كبير من أقل البلدان نموا لا تكاد تذكر ، أو سلبية .

١٢٨ - ولا تزال الاحوال الجوية تشكل عاملا أساسيا في اقتصادات هذه البلدان . وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٠ كان عاما سيئا جدا على أقل البلدان نموا في افريقيا ، أحدثت الاحوال الجوية المواتية في عام ١٩٩١ تحسنا هامشيا في الظروف الاقتصادية بوجه عام . وقد عادت الاحوال الجوية الشاذة في عام ١٩٩٢ ، حيث حل الجفاف بالجنوب الافريقي والقرن الافريقي .

١٢٩ - ويواصل العديد من أقل البلدان نموا برامج لاصلاح السياسات الاقتصادية . وقد خفضت قيمة العملات المحلية ، ويجري تقليص الانفاق الحكومي ، وبدئ في اجراء اصلاحات في السياسات التجارية . كذلك اتخذت أقل البلدان نموا خطوات لترشيد القطاع العام وزيادة كفاءته ، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتشجيع المبادرات الخاصة من أجل التنمية ، بما في ذلك المشاريع الاقتصادية الخاصة والاستثمار الاجنبي .

١٣٠ - بيد أن نجاح السياسات الوطنية في أقل البلدان نموا يتوقف على تعزيز الشراكة فيما يتعلق بنموها وتنميتها . ويحدد برنامج العمل ثلاثة مجالات رئيسية للدعم الدولي ، هي : تدفق الموارد الخارجية ، وتخفيف عبء الدين ، والتجارة الخارجية . وتدفق المساعدة الانمائية الرسمية على أقل البلدان نموا في أوائل التسعينات لا يعبر عن الالتزامات الجديدة التي عُقدت في مؤتمر باريس إلاّ بصورة جزئية . وستظل المساعدات الانمائية الرسمية غير وافية بمتطلبات أقل البلدان نموا من رأس المال الاجنبي خلال التسعينات ، حتى إن زادت هذه المساعدات زيادة ملحوظة تمشيا مع هذه الالتزامات .

١٣١ - وقد اتخذت تدابير هامة لتخفيف عبء الدين لصالح أقل البلدان نموا على مدى السنوات القليلة الماضية . ومع ذلك ، فلا يزال عبء دين أقل البلدان نموا يثقل كواهل الكثير منها .

خامسا - دور منظومة الأمم المتحدة

١٣٢ - تولي الاستراتيجية البلدان ذاتها ، النامية والمتقدمة النمو على السواء ، مسؤوليات رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية . ومع ذلك ، تقع التزامات هائلة كذلك "على عاتق منظومة المؤسسات الدولية . إذ أن عليها أن توسع نطاق دورها في تشجيع التنمية وأن تفي بهذا الدور" .

١٣٣ - ومبادئ الاستراتيجية وأهدافها تجسد مبادئ وأهدافا وردت فعلا في استراتيجيات وخطط وأولويات قطاعية اعتمدتها مجالس ادارة العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وانعكست في الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية وغيرها من الوثائق التي توجه أعمالها . وتسلم الاستراتيجية بالحاجة الى الاستفادة من الاتفاقات التي توصل اليها عدد من المؤتمرات الحكومية الدولية .

١٣٤ - وبعض أهداف الاستراتيجية ومبادئها محددة بوجه عام ويشترك فيها العديد من المنظمات الأعضاء ، ومن الصعب أن تحدد لها معايير تنفيذية دقيقة . إلاّ أن لمعظم المبادئ والأهداف أيضا أهدافا وغايات فرعية محددة ، هي بدرجة أولى مسؤولية مؤسسة واحدة أو بضع مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة على نحو ما تنعكس في استراتيجياتها الطويلة الأجل .

١٣٥ - ومعظم عمل منظومة الأمم المتحدة يتمشى مع الاستراتيجية . ومن ثم ، فإن تقديم التقارير بصورة منتظمة الى مجالس الادارة بشأن تنفيذ أعمال المؤسسة هو الى حد بعيد رصد واستعراض لتنفيذ الاستراتيجية . وقد انشأ بعض المؤسسات فعلا عملية رصد واستعراض واسعة النطاق تتصل باستراتيجياتها الطويلة الأجل .

١٣٦ - وينبغي قدر الامكان استخدام آلية وكالات الأمم المتحدة الموجودة بدلا من استخدام آليات رصد جديدة . وعلى سبيل المثال ، فإن تنفيذ أهداف التخفيف من غائلة الجوع المذكورة في الاستراتيجية هو جزء لا يتجزأ من ولاية مجلس الأغذية العالمي ويجري استعراضه بانتظام خلال دوراته الوزارية السنوية . أما رصد الأهداف المتعلقة بالطفل

التي أوصى بها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وانعكست في الاستراتيجية ، فهو جزء لا يتجزأ من ولاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) .

١٣٧ - وفي إطار المنظومة الحالية ، سُلم بالحاجة الى التعاون والتنسيق وقامت آليات للتنسيق . ولا يعني التنسيق وأد البيروقراطية للمبادرات الجديدة ؛ فالتحدي الرئيسي يتمثل في مواصلة التعاون التقني المطلوب مع التقليل من النفقات العامة البيروقراطية الى أدنى حد .

الحواشي

(١) للاطلاع على وصف أكمل ، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.C.1) . ويستند تحليل الدين الخارجي والتمويل الإنمائي الخارجي إلى هذه الدراسة بصورة عامة .

- - - - -